اللجنة وضعت خطة العمل التشريعية لدور الانعقاد الحالي

وزير العدل : تعديل قانون البصمة الوراثية من أهم الأولويات

الجانب الحكومي

ابتسامة العبدالله

السويط : رسالة الى مجلس الأمة لإعادة تكليفنا بمناقشة تأخر صدور اللوائح التنفيذية لبعض القوانين

عقدت لجنة الاولويات البرلمانية اجتماعا امس بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فالح العزب.

ومن جانبة اعلن وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب ان الحكومة اتفقت مع لجنة الاوولويات بعدد من الاولويات اهمها تعديل قانون البصمة الوراثية.

واضاف العزب في تصريح للصحفيين عقب اجتماعه مع اعضاء لجنة الاولويات البرلمانية وبحضور عدد الوزراء انه تم الاتفاق من حيث المبدأ مع لجنة الاولويات البرلمانية على سبع اولويات اضافة الى اولوية ثامنة سيعد لها في الطريق بعد اقرارها من مجلس الوزراء مبينا ان هناك مشروع قانون قادم فيما يخص تعديل قانون البصمة الوراثيه وهو ضمن الاولويات التي تم الاتفاق عليها والمرتبطة بعدة قوانين . وذكر ان مشروع قانون بتعديل البصمة الوراثية يعد من اهم القوانين مشيرا الى انه وفقا لتوجيهات سمو الامير ووفقا للدستور والقواعد الدستورية المنظمة ومنها احترام الخصوصية ونصوص الدستور بالتالي نحن بصدد تقديم هذا القانون.

وذكر ان الاجتماع التنسيقي الحكومي مع لجنة الاولويات كان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح لافتا إلى ان الاجتماع كان في اطار مد يد التعاون.

واوضح ان الحكومة ستقدم كل ما لديها سواء من خلال البرنامج الحكومي او من خلال لجنة الاولويات البرلمانية.

وقال رئيس اللجنة نامر السويط في تصريح صحافي عقب اجتماعها امس "ان اللجنة وضعت خلاله خطة العمل التشريعية لدور الانعقاد الاول للفصل التشريعي الخامس عشر وراجعت جدول اعمال جلسة مجلس الامة المقرر عقدها 31 يناير واطلعنا على الاولويات الواردة من لجان المجلس وكذلك من الحكومة".

واشار السويط الى ان لجنة الاولويات البرلمانية قررت توجيه رسالة الى مجلس الامة بهدف اعادة تكليفها بمناقشة اسباب تاخر صدور اللوائح التنفيذية لبعض القوانين التي اقرت من قبل مجلس الامة مبديا اسفه لتاخر الحكومة في صدور بعض اللوائح وسنتابع كل القوانين التي صدرت ولم تصدر لوائحها التنفيذية.

وبخصوص الاولويات التي وصلت الى اللجنة من قبل لجان المجلس قال السويط ان لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية حددت اولوياتها والتي تتمثل في تلك التي جاءت بقرار من مجلس الامة مثل مدى صحة اعادة انتخابات نائب الرئيس والاقتراحات بقوانين التي قدمت بشان تعديل قانون الجنسية وكذلك تعديل قانون الانتخاب".

وبين ان "التشريعية" حددت اولويات اخرى بقرار منها بينها الاقتراحات بقوانين بشان "الحبس الاحتياطي ومحكمة الأسرة والتعيين في الوظائف القيادية وهيئة مكافحة الفساد وكل ما يتعلق بالقضاء وضمنه استقلال وتنظيم القضاء".

واشار السويط الى ان من اولويات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الاقتصادية البرلمانية وثيقة الاصلاح الاقتصادي وتعديل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة ومشروع قانون بشان حماية المنافسة فيما لايزال مشروع الجامعات الحكومية متصدرا اولويات لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد ولم تقدم اية مقترحات جديدة.

واوضح السويط انه من ضمن اولويات لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي والتحقيق في الاسباب التي ادت الى وفاة النائب السابق فلاح الصواغ فيما حددت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اولوياتها في مناقشة الحساب الختامي للجهات الحكومية للسنة المالية 2015/2016.

واشار السويط الى انه بعض تقارير ديوان المحاسبة المدرجة على جدول اعمالها اختارتها لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية لتكون اولوياتها بينما لم تحدد لجنتا "المرافق العامة" و"الخارجية" اولوياتهما لدور الانعقاد الحالي.

وبين السويط أن لجنة شؤون المرأة والأسرة قدمت الاستعجال في اقرار "العنف الاسري والفحص قبل الزواج وقرض الكويتيات من المطلقات والارامل المتزوجات من غير كويتي".

ولفت السويط الى ان اولويات الحكومة هي مبدئية وتتمثل في المشاريع بقوانين التالية: "تعديل قانون البصمة الوراثية والفتوى والتشريع وشركات الامن الخاصة وتنظيم الاجتماعات العامة وتنظيم السجون وجوازات السفر والصحة النفسية والتسجيل العقاري" مستدركا "اضافة الى أن هناك 30 مشروعا حكوميا لهم اولوية بحاجة اولا الى اعتمادهم من قبل مجلس الوزراء وهي متطلبات تشريعية ضمن خطة التنمية التي سوف تقدم من قبل الحكومة.

اعضاء اللجنة

جميع اللجان البرلمانية حددت أولوياتها وأرسلتها إلى اللجنة لمناقشتها

أجتمعت بحضور الخالد والغانم

الدقباسي: «الشؤون الخارجية» سجلت رسالة احتجاج على التدخلات الإيرانية في دول الخليج

حديث جانبي بين الغانم والخالد

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية التطورات الإقليمية ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

وصرح رئيس اللجنة النائب علي الدقباسي بانه تم تحديد جلسة للاستماع للأكاديميين والسفراء القدامى والمهتمين بالشأن الخارجي لرصد وجهات النظر بشأن التطورات الإقليمية والدولية.

وقال الدقباسي: «لقد سجلنا بلجنة الشؤون الخارجية رسالة احتجاج شعبية على استمرار التدخلات الإيرانية في الكويت ودول الخليج وندعو إلى استمرار الحوار من أجل استقرار المنطقة».

وأكد ثقة الشعب بحكمة القيادة السياسية وقرارتها لحفظ أمن وسلامة الكويت مثمنا جهود وزارة الخارجية.

واشار الدقباسي أن الاجتماع لم يتطرق إلى الاتفاقية الأمنية الخليجية.

جانب من الاجتماع

طالب الحكومة بالتحرك الفوري من أجل معالجة اختلالات هذا الملف

الصالح: آن الأوان لتوجيه بوصلة التوظيف بالشكل الصحيح

أشاد النائب خليل الصالح بإقرار مجلس الوزراء مشروع المرسوم بتعديل قانون الخدمة المدنية بشأن جعل أولوية التوظيف للاولاد غير الكويتيين من أم كويتية بعد الكويتيين معتبرا أن هذا القرار جاء انتصارا لمساع نيابية حثيثة لاحلال أبناء الكويتيات مكان الوافدين في سوق العمل بالكويت.

وطالب الصالح في تصريح صحافي الحكومة بالتحرك الفوري من أجل معالجة اختلالات ملف التوظيف وإحلال الكويتيين وأبناء الكويتيات والمتقاعدين بشكل ممنهج محل العمالة الوافدة على أن تقدم إلى مجلس الأمة برنامجا زمنيا لتنفيذ هذا الإحلال.

وشدد على انه آن الأوان لتوجيه بوصلة التوظيف بالشكل الصحيح حتى تظل "فلوستا في ديرتنا" بدلا من التعيينات العشوائية للوافدين في كل القطاعات مؤكدا أن هذه مسؤولية الحكومة وستحاسبها عليها.

واشار الصالح إلى ضرورة دعم قرار أولوية التوظيف لأبناء الكويتيات من خلال مؤسسات الدولة كافة والتحرك سريعا من أجل رفع المعاناة عن المرأة الكويتية مؤكدا انه يعد خطوة في طريق حل اشكالية التركيبة السكانية التي تعاني منها البلاد وإنصاف المرأة الكويتية.

من جانبه رفض النائب عدنان عبدالصمد التمييز بين ابناء الكويتيات واقتصار القانون الأخير الذي اصدره مجلس الوزراء على منح الأولوية في التوظيف لأبناء الكويتية من محددي الجنسية فقط مبينا ان استبعاد ابناء الكويتيات من فئة البدون غير مقبول اطلاقا.

وقال عبدالصمد في تصريح صحافي ان هذا التمييز بين المواطنات الكويتيات مرفوض ولن نقبل به مؤكدا أن ابناء الكويتيات البدون أولى من غيرهم على اعتبار ان كثيرا منهم مستحقون للجنسية الكويتية مطالبا مجلس الوزراء بضم ابناء الكويتيات من فئة البدون الى قراره الاخير

إلى حين وصول التيار الكهربائي بشكل كامل

الحويلة : يجب إستمرار صرف بدل الإيجار الشهري لأهالي مدينة صباح الأحمد

طالب النائب د. محمد الحويلة وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل استمرار صرف بدل الإيجار الشهري لأهالي مدينة صباح الأحمد السكنية إلى حين وصول التيار الكهربائي بشكل كامل واكتمال بناء وتشغيل الخدمات الحيوية التي يحتاجها سكان المدينة يوميا.

وقال الحويلة في تصريح صحافي انه لا زال هناك الكثير من الخدمات غير مكتملة في المدينة وبعض المناطق في المدينة لم يصلها التيار الكهربائي وغير منطقي وقف بدل الإيجار في شهر مارس على من خصص له قسيمه في مدينة صباح الأحمد

ودعا الحويلة جميع الجهات الحكومية إلى سرعة الانتهاء من جميع الاعمال في المدينة حيث من المتوقع ان يتجاوز عدد سكانها ١٢٠ الف نسمة في 2018 والإنتهاء من البنية التحتية للمدينة بشكل كامل وإنجاز المحور الخدمي والإنتهاء من كل المرافق العامة والمشاريع على أن تكون متطورة لتوفير سبل الراحة للمواطنين وتيسير الحصول على ما يستحقونه من خدمات.

لا يزال هناك الكثير من الخدمات غير المكتملة في المدينة

محمد الحويلة

والعمل على إتخاذ ما يلزم من إجراءات للبدء بمشروع تشجير محيط المدينة لمنع الساقي والاتربه كما آن على البلدية القيام بدورها بالنظافة العامة للمدينة وكذلك إتخاذ الإجراءات القانونية تجاة النسافات والخلاطات الأسمنتيه التي تستخدم مواقع مختلفة في المدينة لكب النفايات والسكراب ومخلفات البناء وباقي الخلطات الأسمنتية.

واضاف الحويلة ان طريق الوفرة يعد الشريان الأساسي للمدينة داعيًا وزير الاشغال بالإستعجال والتحرك للإنتهاء بتنفيذ مشروع طريق الوفرة في أسرع وقت ممكن وان يكون مطابقًا للمواصفات والقياسات المطلوبة وتزويدة بكافة الخدمات والعمل على وضع سياج على طول الطريق للحد من الحوادث وتساقط الضحايا تباعا على طول الطريق.

إتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الخلاطات الأسمنتية التي تستخدم مواقع مختلفة في المدينة

كما طالب وزير التربية ووزير التعليم العالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح فصول إضافية للطلبة والطالبات للقضاء على الكثافة الطلابية العالية في مدارس المدينة حيث تجاوز عدد الطلاب في الفصول الى أكثر من ٥٥ طالب كذلك هناك نقص شديد في المعلمين وذلك بسبب عدم وجود إمتيازات ولا حوافز وايضا نقص في التجهيزات والكتب وعدم توفر الإمكانيات لإدارات المدارس لتجهيزها مثل الملاعب والحدائق ومظلات لإنتظار الطلبه

ودعا وزير الصحة إلى سد النقص الحاصل في الكادر الطبي بمركز مدينة صباح الأحمد وذلك لعدم وجود التشجيعات المالية التي من شانها تحفيز الإنتقال لمركز المدينة وكذلك تزويدة بسيارة اسعاف لنقل الحالات الطارئه وكذلك المعدات الطبية الحديثة والمتطورة والأدوية والعمل على فتح عيادات تخصصية كالاسنان واذن وانف وحنجره وباقي العيادات التخصصيه وان يعمل المركز على مدار الساعة وعدم إغلاقة.

ولفت الحويلة إلى ضرورة زيادة عدد الدوريات الأمنية في مختلف قطاعات المدينة وزيادة عدد الضباط والافراد للحد من الظواهر التي بدات تنتشر في المدينة مثل ظهور مصانع للخمور وانتشار العمالة السائبه والمطلوبين امنيا وغيرها حتى اصبح الاهالي لا تامن وتعيش في حالة الخوف والهلع والازعاج المستمر.

فهاد: لا لتسويف قضية «البدون»

طالب بإلغاء الجهاز المركزي وإعادة ملف القضية إلى الداخلية

دعا النائب عبدالله فهاد إلى المسارعة في حل قضية البدون معتبرا أن هذه القضية إنسانية من الدرجة الأولى ويجب معالجتها من هذا الجانب في أسرع وقت وان القائمين على معالجة هذه القضية يحاولون التسويف والمماطلة.

وطالب فهاد بإلغاء الجهاز المركزي وإعادة ملف القضية إلى وزارة الداخلية مشيرا إلى أن القضية أصبحت حقل تجارب بالنسبة للقائمين على هذا الجهاز وأسوأ المراحل التي مرت بها هي المرحلة الحالية.

وأضاف: الجهاز المركزي أوقف صرف البطاقات الأمنية عن كثير من أبناء هذه الفئة وصرف بطاقة لمدة 3 أشهر فقط لجزء كبير وبطاقة أخرى لمدة 6 أشهر كما أنه يمنح بطاقات للبدون مكتوبا فيها الجنسية فرنسي أو يمني أو دومينكاني وتلك الجنسيات جاءت بناء على جوازات مزورة حصل عليها أصحابها بناء على تسهيلات حكومية في وقت سابق ويرفض الجهاز الآن تصحيح أوضاعهم.

عبدالله فهاد

من جهة اخرى طالب فهاد بانصاف ضباط الصف المتقاعدين من الجيش والشرطة والحرس الوطني والمطافئ خصوصا أن حقوقهم سلبت ولم يتم انصافهم وحرموا من المساواة بالقرار الصادر من مجلس الوزراء رقم 495/2008 وما تلاه من قرارات وقوانين.

وقال فهاد في تصريح للصحافيين إن هؤلاء الأفراد تعرضوا للظلم ويجب انصافهم.